

ابراهيم الامين

حزب الله: ارتباك أم ماذا؟

كان مدروساً أو حصل على غفلة، هو خطأ جسيم، أو هذه هي الصورة في الجانب الآخر من قاعدة التحالف السياسي والشعبي الذي يمثل حزب الله أحد أعمدته الرئيسية.

إنه خطأ يسمح للخصوم، لا للتافهين منهم، بل للخبثاء الموجودين داخل الجسم السياسي لا خارجه، بأن يمارسوا ألعابهم الأثيرة في التحريض على كل التحالف الذي قام بين الحزب والتيار منذ نحو ست سنوات. وهو خطأ يسمح للمتدخلين، لا للحاقدين منهم، بل للمختبئين خلف ستارة إصلاحية أو فئوية، ببيت السموم القاتلة في شرايين الجسم العوني الغاضب.

وإذا كان واقع حزب الله يمنع ارتدادات سلبية للأمر داخل جسمه، فهذا لا يعني أن الأمر هو نفسه عند أنصاره.

أو الملتصقين به من غير عناصره. ففي لحظة الانفعال يصبح الصوت واحداً عند القاعدتين. وعندها يجب على قيادة حزب الله الخروج إلى الناس في الشارع، وقول ما يجب أن يقال، من دون أي تدوير للزوايا أو تاويل للمواقف أو تبرير في غير مكانه، إلا إذا كان الحزب يرى أن بقاء الرئيس ميقاتي في رئاسة الحكومة شرط ضروري في هذه المرحلة.

قبل هذا الخطأ، كان حزب الله قد صاغ منطقاً سياسياً في مقاربة ملف تمويل المحكمة الدولية، أظهره مهزوماً يوم قرر الرئيس ميقاتي تمويل المحكمة على طريقته الخاصة. صحيح أن الرئيس نبهه بري هو من أعد المخرج ملف التمويل، لكنه لم يكن ليفعل لولا حصوله على تفويض واضح من حزب الله. والحديث لا يدور عن تفويض ملتبس، بل هو أشبه ما يكون بإضاعة الشارة الخضراء كي ينطلق الرئيس بري في سيره نحو الحل الذي يحفظ بقاء الحكومة.

وعندما أطل الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، عارضاً لمراحل ملف التمويل، وأخرج إلى العلن مشروع التفاهم الساقط مع الرئيس سعد الحريري، ثم عرض مطالبه في المقابل لناحية ملف شهود الزور والبرنامج الإصلاحي، كان الجميع ينظرون إلى كلام السيد على أنه نقاش توضيحي مع جمهور الحزب أولاً، ورسائل إلى من يهيمه الأمر ثانياً، لكن لا الرسائل وصلت إلى عناوينها، ولا النتائج تحققت.

جمهور الحزب مصاب بصدمة جديدة، وجمهور التيار يلفه الحزن والقهر والحيرة. بينما يقول الرئيس ميقاتي، ليل نهار، إنه سيعتريه لنفسه الوقت المناسب لمناقشة ملف شهود الزور، والله أعلم إذا كان سيفعل ذلك. أما المشاريع الإصلاحية، فقد أحالها رئيس الحكومة على مجلس الوزراء، لكنه قرر لها وجهة سير غير تلك التي وردت في الأسباب الموجبة التي أعذت هذه المشاريع على أساسها...

السؤال الذي يفترض أن يشغل بال قيادة حزب الله هو: هل ثمة تعارض فعلي بين مشروع التحرير ومشروع التغيير الداخلي؟

حتى اللحظة، لم يخرج مسؤول في حزب الله يشرح حقيقة ما حصل في ملف الأجور.

حتى اللحظة، لا يعرف اللبنانيون من يصدّقون: الوزيرين اللذين أيدا مشروع الرئيس نجيب ميقاتي ولم يناقشا مشروع وزير العمل شربل نحاس، أو وحدة النقابات العمالية في الحزب التي رفضت ما صدر عن الحكومة ودعمت التظاهر احتجاجاً.

حتى اللحظة، لا يعرف اللبنانيون ما إذا كان حزب الله يرفض أصلاً خطة وزير العمل، أو أنه اقتنع بمشروع رئيس الحكومة، ولماذا عاد النقايبون في الحزب ورفضوا ما صدر عن الحكومة.

حتى اللحظة، لا يعرف اللبنانيون إذا ما كان سلوك الوزيرين محمد فنيش وحسين الحاج حسن عكس قرار قيادة الحزب، أو كان اجتهاداً شخصياً.

حتى اللحظة، لا نعرف كيف اتخذ الحزب قراره: كيف دعم المشاريع الإصلاحية المقدمة من الكتلة النيابي الذي يترأسه العماد ميشال عون، ثم كيف لم يدفع إلى مناقشة أول بند من هذه المشاريع المتمثل بملف الأجور والتقديمات الاجتماعية، ثم ما هي الحجج التي قدمها الرئيس ميقاتي كي يقتنع ممثلاً الحزب، وهل حُسم الأمر خلال دقائق، أي ما بين انتهاء الوزير نحاس من عرض مشروعه وبدء عرض الرئيس ميقاتي لمشروعه. حتى اللحظة، لا نعرف إذا ما كانت الهيئات القيادية

جمهور الحزب مصدوم وجمهور التيار محبط أما الخبثاء فيسعون إلى تعميق الشرخ

المعنية في الحزب، من وحدة النقابات إلى الهيئات الاجتماعية المعنية بقضايا الناس ومجلس العمل النيابي والهيئة المسؤولة عن الاتصالات السياسية والوزراء والفريق الاستشاري السياسي، هل ناقش كل هؤلاء المشروع وقرروا وجهة محددة عبر عنها الوزيران في جلسة الحكومة، ثم تبين أنها خطأ أو جاءت بنتائج مخيبة اجتماعياً وسياسياً وحتى أخلاقياً؟

الاستنتاج البديهي إزاء عدم خروج أي مسؤول في الحزب يشرح ما حصل، هو أن الحزب، الأكثر قوة وحضوراً ونفوذاً في لبنان، أصيب بارتباك في هذه اللحظة، وهو ارتباك يتعلق باستراتيجية الملف السياسي الداخلي، ويناقض كل التماسك والوضوح والباشرة والدقة والواقعية والمبدئية والمثابرة في متابعة الأزمة السورية من جهة، وفي متابعة شؤون المقاومة الأمنية والعسكرية واللوجستية.

هل يمكن تجاوز ما حصل؟ وهل على جمهور المقاومة وجمهور التحالف بين الحزب والتيار الوطني الحر والجمهور الداعم للمرامح الإصلاحية التعامل مع ما حصل من دون مراجعة أو محاسبة أو مساءلة أو مساجلة للحزب ومصارحته بان هذا الخطأ، سواء

مؤسساته

وهو أمر إيجابي بالنسبة إلى الموظفين باعتبار أنه في حال عمل أحدهم عمل ثلاث سنوات و4 أشهر فستحتسب له 4 سنوات.

هذه السياسة سترتب أعباءً مالية كبيرة على مالية الحريري، مع العلم بأن أحد مستشاريه يفسر الأمر على النحو الآتي: «ضريبة موجعة واحدة أفضل من 100 ضريبة متتالية».

ماذا عن الأبعاد السياسية والإدارية لحملة التخصيف الوظيفي؟

يضع مسؤولو تيار المستقبل هذه الخطة في إطار مجموعة من الأهداف، منها: الإبقاء على الفريق الإعلامي الفعال، وعلى الولاء السياسي البحث دخل المؤسسات، وهو ما يعني أن الموظفين غير الـ 14 آذارين (بشكل أساسي) وغير المستقبلين (بدرجة ثانية) مهددون بهذه الخطوة. ويمكن الإشارة إلى أن الموضوع المالي يدفع عدداً من الموظفين المنتهين سياسياً إلى المستقبل بشكل «أعمى»، إلى العمل في «أماكن معادية» بحثاً عن المال. مثلاً، أحد أبرز محوري قسم السياسة المحلية في الصحيفة، ويصفه زملاء له بأنه «بات يكن حقداً شخصياً لقوى 8 آذار»، توظف قبل أشهر مديراً في الموقع الإلكتروني الخاص بالرئيس نجيب ميقاتي!

أما سياسة رفع التعويضات فتهدف إلى «التقليل» من الارتدادات التي يمكن أن تصدر عن حملة التطهير، وخصوصاً أن الحريري يغني عن «دوئية» مماثلة. ويطمح القيّمون على المشروع إلى أن تساعد عملية الهيكلة على تطوير الفريق الجدي مهنيًا وشخصياً، إضافة إلى إنصاف الموظفين على صعيد الرواتب، إذ منعت «السمنة» أي تعديل على الرواتب منذ سنوات، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على إنتاج الموظفين. يقول المسؤولون في تيار المستقبل إن الحريري أطلق ورشة إعادة التأهيل من مؤسساته في الخارج وبدأها اليوم في بيروت. ماذا عن المؤسسات غير الإعلامية؟ ليس من تفاصيل عن هذا الملف، وخصوصاً أن هذه المؤسسات لها وزنها الاقتصادي والاجتماعي.

سياسة التوظيف الخدمائية رتبت على الحريري اعباء ضخمة (ارشيف - مروان طحطح)



هي الحال منذ عام 1999.

ينتظر الموظفون في مؤسسات المستقبل قرارات الحكم عليهم في الأسابيع القليلة الماضية. منهم من حسم مصيره، ومنهم من هو «نوميني»، ومنهم من يضمن بقاءه في مكتبه ليتسنى له مواكبة التطورات الإدارية وعيش مرحلة ما بعد «الدايت». ورغم كل هذه الوقائع التي تنتشر في المكاتب المستقبلية، لا يزال الهدوء طاغياً على الموظفين، وخصوصاً أن الإداريين سارعوا إلى بث أجواء الطمأنينة بأنه «لن يكون أحد زعلاناً»، إذ إن التعويضات ستصرف بشكل سريع و«كثير من السخاء»، وستكون على الشكل الآتي: سينال الموظفون المستغنى عنهم تعويضهم الكامل باحتساب شهر عن كل سنة عمل، إضافة إلى رواتب 12 شهراً إضافياً، مع قرار الإدارة تدوير الأشهر الإضافية إلى الحد الأقصى،

في القوات الدولية وسلامتهم»، مؤكداً أنه ليس من أي طرح بعد لتعديل قواعد الاشتباك التي ترعى تنفيذ القرار 1701. وشدد على أن قيادته لم تتبلّغ من أي جهة مشاركة قراراً بخفض عديدها، مؤكداً التزام الدول المشاركة بالمهمة المنتدبة إليها.

وفي سياق متصل، التقى أمس وزير الخارجية عدنان منصور الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، على هامش المنتدى الرابع لتحالف الحضارات المنعقد في الدوحة، وجرى بحث في التفجير الذي استهدف اليونيفيل. وكرر منصور لبنان «باسم لبنان حكومة وشعباً، إدانته لهذا العمل التخريبي، وأكد أن لبنان متمسك ببقاء هذه القوات في الجنوب ويؤمن الدور الذي تقوم به وسيعمل على تعزيزه». أما بان فثمّن هذه الإدانة، وأثنى على موقف لبنان في موضوع تمويل المحكمة الخاصة بلبنان، معتبراً أنه «يعبر عن مدى التزام لبنان بالقرارات الدولية». وأشار منصور إلى أنه تبّلع من بان أنه سيوزر لبنان في 13 و14 كانون الثاني المقبل. (الأخبار)

You deserve a star for a long year of hard work.

125! years of innovation

T. GARGOUR & FILS S.A.L. The Exclusive and Sole Agent
Dora: Tel. 01. 255366, Bouar: Tel. 09. 446222, www.mercedes-benz.com.lb

Celebrate with exclusive offers on selected Mercedes-Benz models.

Offers valid till December 30, 2011

Mercedes-Benz
The best or nothing.